مقالة بحثية

مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة
Queen Arwa University Scientific Refereed Journal
QAUSRJ

دور جنوب أفريقيا تجاه الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة

محمد عبداللطيف الشوكاني [1]

[1] عضو هيئة تدريس، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة المستقبل

2024

الملخص:

قامت دولة جنوب افريقيا بدور إيجابي تجاه الحرب الدائرة في قطاع غزة، وتمثل هذا الدور في تقديمها دعوى قضائية إلى محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل متهمة إياها بارتكاب إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وقد تضمنت الدعوى طلب اتخاذ تدابير مؤقتة من أجل حماية حياة المدنيين الفلسطينيين بالقطاع.

وأصدرت المحكمة قراراها في 26 يناير 2024، متضمنا مجموعة تدابير مؤقتة، تلبي جل مطالب جنوب افريقيا، وعلى الرغم من أن محكمة العدل الدولية تعمل في إطار قانوني صرف، لا يتعدى إصدار أحكام وأوامر تؤول صلاحية إنفاذها إلى مجلس الأمن والدول المعنية، إلا أن رفع الدعوى في حد ذاته، وقرار المحكمة كان له وقع على إسرائيل وعدد من الدول، وانعكس بشكل إيجابي على الصراع من النواحي غير العسكرية.

الكلمات المفتاحية:

دعوى جنوب افريقيا، قطاع غزة، الحرب الاسرائيلية

بيانات البحث:

الناشر	جامعة الملكة أروى
DOI	10.58963/qausrj.v28i28.300
P-ISSN	2226-5759
E-ISSN	2959-3050
تاريخ الاستقبال	اليوم/ الشهر / 2024
تاريخ القبول	اليوم/ الشهر / 2024
تاريخ النشر	31/ ديسمبر / 2024
الحقوق الفكرية ©	(CC BY 4.0)
لغة نشر المقال	اللغة العربية

طريقة الاقتباس:

Al-Shawkani, M. A. (2024). The role of South Africa in the Israeli war on Gaza Strip. *Queen Arwa University Journal*, 28(28), 11. https://doi.org/10.58963/qausrj.v28i28.300

جهة الاتصال الرئيسية:

اسم الباحث: د محمد عبداللطيف الشوكاني

تلفون: +967777146574

بريد النشر: editor@qau.edu.ye

الجهات / المؤسسات:

انتماء الباحث: جامعة المستقبل

جهة التمويل: لا يوجد.

مجال البحث / الاختصاص:

العلوم السياسية.

رمز الاستجابة السريعة:

امسح الكود لزيارة موقع المجلة

Scan QR code to visit this journal on your mobile device.

ROR: 03ygqq617

ISSN : 2226 - 5759

Translation:

The role of South Africa in the Israeli war on Gaza Strip

Mohammed A. Al-Shawkani [1]

[1] Faculty Member, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Future University

2024

Abstract:

South Africa played a positive role on the ongoing war in the Gaza Strip. This role manifested in the form of a lawsuit filed with the international court of justice against Israel, accusing it of committing genocide against the Palestinian people in the Gaza Strip. The lawsuit included a request for temporary measures to protect the lives of Palestinian civilians in the Strip.

The court issued its decision on January 26, 2024, including a set of temporary measures that met most of South Africa's demands. Although the international court of justice operates within a purely legal framework, issuing judgments and orders whose enforcement authority lies with the security council and the relevant states. The lawsuit itself and the court's decision hand an impact on Israel and a number of countries, reflecting positivity on the conflict from non-military perspectives.

Keywords:

South Africa's lawsuit, Gaza Strip, Israeli war

المقدمة

يعتبر الصراع بين حركة المقاومة الفلسطينية حماس والكيان الصهيوني جزءاً من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الممتد لفترة طويلة الأمد، منذ بداياته منتصف القرن العشرين بعد إعلان قيام إسرائيل عام 1948، والتي تم فيها طرد الفلسطينيين من أراضيهم، وقد تمكنت حركة حماس من السيطرة على قطاع غزة في حزيران / يونيو عام 2007، بعد انسحاب إسرائيل من القطاع، إلا أن إسرائيل فرضت حصاراً برياً وبحرياً وجوياً على القطاع، بالإضافة لذلك فقد شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي سلسلة من الاعتداءات العسكرية على قطاع غزة، كان بدايتها في العام 2008، ثم استمر العدوان على غزة وتكرر عام 2012، 2014، 2021، وفي كل مرة يمارس الكيان الصهيوني وأعوانه سياسة الحصار وتجويع أهل غزة [1] .

وازاء ذلك أطلقت المقاومة الفلسطينية في السابع من أكتوبر 2023 عملية أطلقت عليها "طوفان الأقصى" استهدفت بشكل رئيسي المستعمرات الاسرائيلية المحاذية لغلاف قطاع غزة، وتمكنت خلالها من أسر عدد من الجنود الإسرائيليين بينهم قادة في الجيش الإسرائيلي، ومن تواجد في المستوطنات التي تم دخولها، بالمقابل جاء الرد الإسرائيلي عنيفاً على هذه العملية في ظل دعم ومساندة أمريكية وغربية، حيث شن الجيش الإسرائيلي حرباً شرسة بدأت بغارات جوية عنيفة ومن ثم توغل بري في 27 أكتوبر 2023 على قطاع غزة، بحجة القضاء على حماس وإعادة الاسرى والمحتجزين الإسرائيليين البالغ عددهم ما يقارب (134) شخصاً، وقد تجاوز هذا الرد كافة الأعراف والمواثيق الدولية، وفي المحصلة غير النهائية أدت هذه الحرب العدوانية المستمرة وفقاً للمعلومات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتاريخ 28 /8/ 2024، إلى استشهاد (40534) مدنياً فلسطينياً، بينهم (16589) طفلاً، و(11207) امراءه، كما بلغ عدد المفقودين أكثر من (10000) شخصا، أضف إلى استشهاد حوالي (663) مدني فلسطيني في الضفة الغربية وأسر المئات [2].

كما أسفرت هذه الحرب عن تدمير المباني والمنشآت والمستشفيات والبنية التحتية الحيوية، وفرض الجيش الإسرائيلي حصارا خانقا على أهالي القطاع، ومنع دخول المساعدات الطبية والغذائية، وقطع المياه والكهرباء، مما تسبب في أزمة إنسانية جراء ذلك الحصار، وهذه الأفعال يحرمها القانون الدولي ويعاقب عليها.

وأمام كل تلك الجرائم التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي، أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تأييدها للكيان الصهيوني في حربه على قطاع غزة، ودعمها الثابت له وإمداده المستمر بالمال والسلاح من أجل تدمير القطاع وقتل وتشريد ساكنيه، بذريعة محاربة الإرهاب.

ولم تقف الأمور عند منح الولايات المتحدة الأمريكية والحكومات الغربية إسرائيل الضوء الأخضر لمواصلة حربها العدوانية على غزة، بل إنها تعرقل أي مشروع قرار يقدم لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل وقف إطلاق النار، كمشروع قرار قدمته روسيا وآخر قدمته البرازيل [3].

إن انتهاك الجيش الإسرائيلي لكافة القوانين الانسانية ومواثيق جنيف وغيرها، والتي تشكل جلها جرائم حرب، دفع دولة جنوب افريقيا في 29 ديسمبر 2023 إلى تقديم دعواها ضد دولة الاحتلال الاسرائيلي أمام محكمة العدل الدولية[1] ، متهمة إياها بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب

[1] هي المحكمة العليا للأمم المتحدة، تأسست عام 1945، مقرها في لاهاي هولندا، تختص بالفصل في النزاعات بين الدول، تضم 15 قاضياً، ويتم انتخابهم لمدة 9 سنوات من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. بدأت المحكمة العمل في العام 1946.

الفلسطيني في قطاع غزة، وقد أجبرت هذه الدعوى إسرائيل على الخضوع لأول محاكمة دولية في تاريخها، وأصدرت المحكمة قرارها في 26 يناير 2024.

أولاً: اشكالية الدراسة

إن طبيعة النظام الدولي الذي يحكم العالم اليوم والدعم الأمريكي والغربي، الذي يوفره للكيان الاسرائيلي في حربه ضد الفلسطينيين بقطاع غزة، على الرغم من اختراقه كافة الأعراف والمواثيق القانونية الدولية، بحجة القضاء على حركة حماس، وإعادة الاسرى والمحتجزين، إلا أنه وفي حقيقة الأمر وعلى أرض الواقع لم يتم تحقيق أي من الهدفين، واقتصر الأمر على إلحاق خسائر هائلة في أرواح المدنيين الفلسطينيين، وبالذات في الأفراد العزل من الاطفال والنساء وكبار السن، بالإضافة إلى إلحاق الدمار الهائل في المباني والمستشفيات والبنى التحتية بقطاع غزة، أضف لذلك استخدام سياسة التهجير القسري للمواطنين إلى جنوب قطاع غزة، تمهيدا لإفراغها من سكانها عبر تهجيرهم قسراً إلى سيناء المصرية أو الاردن أو توزيعهم على الدول العربية، بغرض إقامة مستوطنات إسرائيلية، بحسب تصريحات القادة الإسرائيليين[2] ، وان كانت إلى الآن قد فشلت في تهجيرهم إلى الدول المجاورة، إلا أنها تفرض حصارا شاملا على غزة بغرض تحقيق هدفها في تهجيرهم، كذلك منعت دخول المساعدات الطبية والغذائية إلى القطاع مما ينذر بحدوث مجاعة، وقد خلص تقييم للأمن الغذائي تدعمه الأمم المتحدة إلى أن غزة تواجه مجاعة وشيكة، إذ يعاني نحو 1.1 مليون شخص، جوعا كارثيا جراء عدم السماح بإدخال المساعدات إلى القطاع [4].

تشكل الحرب الشاملة والمتواصلة على قطاع غزة، وما يرتبط بها من أفعال الابادة الجماعية وجرائم الحرب بحق الشعب الفلسطيني بقطاع غزة، انتهاكاً واضحاً يعاقب عليه القانون الدولي، الأمر الذي دفع جنوب افريقيا المناهضة لجرائم الإبادة الجماعية إلى تقديم دعواها لمحكمة العدل الدولية. وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما الدور الذي لعبته جنوب أفريقيا تجاه الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة؟

ثانياً: اسئلة الدراسة

سعت الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

1. ماهية دوافع جنوب افريقيا لتقديم دعواها ضد إسرائيل إلى محكمة العدل الدولية؟
2. ماهي المطالب التي قدمتها جنوب افريقيا في الدعوى؟
3. ما انعكاسات نتائج قرارات محكمة العدل الدولية تجاه الحرب الاسرائيلية على غزة؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على دور جنوب افريقيا تجاه الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة.
- معرفة طبيعة موقف جنوب افريقيا من الصراع الفلسطيني الاسرائيلي.
- التعرف على دوافع جنوب افريقيا لتقديم دعواها ضد إسرائيل إلى محكمة العدل الدولية
- توضيح المطالب التي قدمتها جنوب افريقيا في دعواها ضد الكيان الصهيوني إلى محكمة العدل الدولية.
- دراسة انعكاسات قرارات محكمة العدل الدولية تجاه الحرب الاسرائيلية على غزة.

رابعاً: فرضية الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة واسئلتها تم صياغة الفرضية الرئيسية التي مفادها: " أدت دعوى جنوب افريقيا ضد إسرائيل وقرارات محكمة العدل الدولية دوراً إيجابياً تجاه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة".

خامساً: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في تناولها للدور الايجابي الذي لعبته جنوب افريقيا تجاه الحرب الاسرائيلية على غزة، وذلك بتقديمها دعوى إلى محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل متهمة إياها بارتكاب إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ونتائج قرارات المحكمة التي أصدرتها، والتي تستحق الدراسة لمعرفة انعكاساتها على الحرب الدائرة بقطاع غزة، كما تعتبر الدراسة إضافة علمية جديدة في إطارها الموضوعي والزمني وتقوم الدراسة برصد وتحليل دور جنوب افريقيا تجاه الحرب الإسرائيلية على غزة.

سادساً: منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والانسانية، ومناسب لطبيعة المشكلة البحثية، حيث يعتمد المنهج على القيام بجمع المعلومات حول المشكلة بهدف معالجتها عن طريق توصيفها وتحليلها من جميع جوانبها وأبعادها، وتقوم الدراسة على توظيف المنهج من خلال وصف وتحليل مضمون دعوى جنوب افريقيا ضد إسرائيل والمقدمة إلى محكمة العدل الدولية، وانعكاسات هذه الدعوى تجاه الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة.

كما تم الاعتماد أيضاً على المنهج التاريخي، كمنهج مساعد مناسب لطبيعة المشكلة البحثية، يمكن توظيفه لتحليل طبيعة موقف جنوب افريقيا من

[2] صرح المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي لوسائل الاعلام الاجنبية بتاريخ 10/10/2023، بأنه يتعين على الفلسطينيين التوجه إلى مصر عبر معبر رفح.

الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، ونهجها الثابت الرافض للتمييز وانتهاك حقوق الانسان.

سابعاً: مصطلحات الدراسة

دعوى جنوب افريقيا: هي دعوى قضائية قدمتها جنوب افريقيا ضد اسرائيل في محكمة العدل الدولية، في لاهاي هولندا بتاريخ 29 ديسمبر 2023، متهمة إياها بارتكاب إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

قطاع غزة : هي المنطقة الجنوبية من السهل الساحل الفلسطيني على البحر المتوسط، وتأتي على شريط ضيق شمال شرق شبه جزيرة سيناء، تبلغ مساحة القطاع حوالي 365 كيلو متراً مربعاً، ويبلغ عدد السكان حوالي 2.3 مليون شخص، ويصنف القطاع من أكثر الاماكن كثافة سكانية في العالم، سمي بقطاع غزة نسبة لأكبر مدنه وهي غزة، ويبلغ طول قطاع غزة 41 كيلومتراً، وعرضه 10 كيلومترات، يحده من الشمال والشرق إسرائيل، ومن الجنوب مصر، ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط، وتمثل غزة إلى جانب الضفة الغربية والقدس الشرقية، إحدى المنطقتين المكونتين للأرض الفلسطينية المحتلة، التي احتلتها إسرائيل في سنة 1967.

الحرب الاسرائيلية: وهي الحرب التي بدأت في السابع من أكتوبر 2023 بين إسرائيل والجماعات المسلحة الفلسطينية بقيادة حركة حماس، حيث أطلقت حركة حماس عملية "طوفان الأقصى"، والتي استهدفت بشكل رئيسي المستعمرات الاسرائيلية المحاذية لغلاف قطاع غزة، وجاء الرد الاسرائيلي عنيفاً في الثامن من أكتوبر 2023 على قطاع غزة.

ثامناً: الدراسات السابقة

1. تناولت دراسة د. فتحي فتحي جاد الله الحوشي بعنوان "حرب السابع من اكتوبر أسبابها والتداعيات الانسانية والانتهاكات المترتبة عليها وموقف أجهزة الامم المتحدة منها"[3] [5] أسباب الحرب على غزة، وكذلك الانتهاكات الإسرائيلية للمواثيق الدولية بحق المدنيين وموقف أجهزة الأمم المتحدة منها، وقد توصلت الدراسة إلى أن أبرز أسباب هجوم السابع من اكتوبر هو انتهاكات إسرائيل المستمرة لحرمة المسجد الأقصى، وبناء المستوطنات والتضييق على الفلسطينيين بحرا وبرا وجوا، بدء التطبيع والشعور بنسيان القضية الفلسطينية، وسيطرة اليمين المتشدد على حكومة إسرائيل، كذلك بروز دور محكمة العدل الدولية ونصرتها لعدالة القضية الفلسطينية من خلال القضية التي رفعتها جنوب افريقيا ضد إسرائيل لارتكابها إبادة جماعية.
2. تناولت دراسة الصادقي عبد العزيز بعنوان "الحر ب الاسرائيلية على غزة: من حرب عادية إلى حرب جماعية" [1] ، علاقة الحر ب الاسرائيلية على غزة بصفقة القرن، التهجير القسري لسكان غزة امتداد طبيعي لصفقة القرن، توصيف الأعمال الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في غزة على إنها إبادة جماعية، وتوصلت الدراسة إلى أنه يجب على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته تجاه الفلسطينيين بقطاع غزة من أجل الضغط على إسرائيل وحملها على وقف عمليات الإبادة في غزة، وملاحقتها أمام المحكمة الجنائية الدولية.
3. تناولت دراسة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2023) بعنوان "الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة: قراءة في موقف القانون الدولي الإنساني"[6] موقف القانون الدولي من الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة، وكذلك تواطؤ الحكومات الغربية وفشل المجتمع الدولي، وتوصلت الدراسة أن إسرائيل تفرض حصارا جوياً وبرياً وبحرياً على قطاع غزة منذ عام 2007، عقابا جماعيا لسكانه، وشنت سبع حروب، وتسببت في استشهاد آلاف المدنيين الفلسطينيين، وقد فشل المجتمع الدولي في وقف الهجوم وضمان احترام القانون الإنساني الدولي، ويتعين على المجتمع الدولي تفعيل مجلس الأمن لوضع حد لسلوك إسرائيل غير القانوني المتمثل في انتهاكاتها المستمرة لقواعد القانون الدولي.
4. وتم الاستفادة من هذه الادبيات في التعرف على الحرب الاسرائيلية على غزة، وأبرز أسباب هجوم السابع من اكتوبر 2023، وكذلك التعرف على الانتهاكات الإسرائيلية للمواثيق الدولية بحق المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، إلا أن ما يميز هذه الدراسة أنها ركزت على الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 وحتى نهاية شهر أغسطس 2024، أضف لذلك تركيزها على ما قامت به دولة جنوب افريقيا من دور إيجابي في هذه الحرب وذلك بتقديمها دعوى ضد إسرائيل إلى محكمة العدل الدولية، متهمة إياها بارتكاب إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وانعكاس نتائج هذه الدعوى وقرارات محكمة العدل الدولية تجاه الحرب الاسرائيلية على غزة.

تاسعاً: هيكلية الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة محاور رئيسية، تناول المحور الاول: موقف جنوب افريقيا من الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، أما المحور الثاني فقد ركز على دعوى جنوب افريقيا ضد "إسرائيل" في محكمة العدل الدولية، واخيرا جاء المحور الثالث: لتوضيح قرار محكمة العدل الدولية وانعكاسه

[3] فتحي جاد الله الحوشي، حرب السابع من اكتوبر أسبابها والتداعيات الانسانية والانتهاكات المترتبة عليها وموقف أجهزة الامم المتحدة منها، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد الأربعون، المجلد العاشر، حزيران/يونيو 2024، ص 143.

تجاه الحرب الاسرائيلية على غزة، كما تضمنت الدراسة خاتمة تكلاصة لاهم ما توصل اليه الباحث.

المحور الأول: موقف جنوب أفريقيا من الصراع الفلسطيني الاسرائيلي:

أولاً: موقف جنوب افريقيا تجاه فلسطين

تربط دولة جنوب افريقيا بدولة فلسطين علاقة وثيقة، وتعود جذورها إلى السبعينيات من القرن الماضي، فقد ساعدت منظمة التحرير الفلسطينية معظم الحركات الثورية في افريقيا، وبالذات جنوب افريقيا.

وقد اعترفت جنوب افريقيا بدولة فلسطين في 15 فبراير 1995، وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسي، ومنذ ظهور حركة التحرر الوطني الأفريقي بزعامة "نيلسون مانديلا"[4]، وبروز حكم الاغلبية السوداء التي أعلنت دعمها لكل من تبقى من حركات التحرر الوطني في العالم، ونتيجة لذلك مازالت جنوب افريقيا تقف مع الدولة الفلسطينية وتدعمها في قضيتها، وقد التزم مانديلا منذ وصوله رئاسة البلاد في العام 1994 بدعم الشعب الفلسطيني، وفي خطابه الذي ألقاه بعد توليه الرئاسة عام 1997، بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي نظمته الامم المتحدة، حيث أكد قائلاً "حريتنا تظل ناقصة دون حرية الفلسطينيين"[7] .

وترجمت جنوب افريقيا مشاعرها تجاه فلسطين من خلال عدة مواقف تمثلت في الآتي[8] :

1. قيام "نيلسون مانديلا" بزيارة غزة في العام 1999، ودعمه للانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، على رغم الضغوط الدولية التي مورست ضده.
2. وقوف جنوب افريقيا رسمياً وشعبياً أثناء العدوان الصهيوني على غزة في الفترة 2008-2009، وفي العام 2014، وفي العام 2018، وفي عدوانها الأخير في السابع من أكتوبر 2023.
3. في عام 2015 استضافت جنوب افريقيا وفداً من حركة حماس بقيادة رئيس الحركة في حينها خالد مشعل، بدعوة من الرئيس الأفريقي "جاكوب زوما" ووقع الرئيس زوما خلال الزيارة رسالة دعم للفلسطينيين.
4. وقوفها دون منح إسرائيل عضوية مراقب في الاتحاد الافريقي في فبراير 2023، في حين احتفظت فلسطين بوضع مراقب منذ عام 2013.
5. قامت جنوب افريقيا بسحب سفيرها من إسرائيل في عام 2018 احتجاجاً على الممارسات الإسرائيلية في قطاع غزة.
6. اقام الحزب الحاكم الجنوب إفريقي في مقره عام 2022، مؤتمراً لإحياء ذكرى النكبة الفلسطينية، وتنظيم حملة لدعم القضية الفلسطينية بالأمم المتحدة.
7. في العام 2022 طلبت وزيرة خارجية جنوب افريقيا من الأمم المتحدة إعلان إسرائيل دولة فصل عنصري.
8. أعلنت جنوب افريقيا عن دعمها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة بحدود ما قبل عام 1967والقدس الشرقية عاصمة لها.
9. أصدرت إدارة العلاقات الدولية والتعاون بياناً ذكرت فيه بأن التصعيد الأخير في فلسطين المحتلة ناتج عن الاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية، واستمرار التوسع الاستيطاني، والقمع المستمر للشعب الفلسطيني.

ثانياً: موقف جنوب افريقيا تجاه إسرائيل

نشأت علاقة متطورة بين جنوب افريقيا وإسرائيل، وقد لعبت الجماعة اليهودية في جنوب افريقيا دوراً بارزاً في توطيد هذه العلاقة، حيث شارك المئات من يهود جنوب افريقيا في حرب عام 1948 للقتال إلى جانب إسرائيل، وإمدادهم بالمساعدات المالية والعسكرية والتي ظلت مستمرة حتى السبعينيات من القرن الماضي [9]

وقد اعترفت جنوب افريقيا في عام 1948 بالدولة العبرية الجديدة، وأقامت الدولة العبرية شراكة مع جنوب افريقيا، وقامت بتوفير السلاح والدعم التكنولوجي لها، وتعد جنوب افريقيا أكبر شريك استراتيجي لإسرائيل في القارة الافريقية [9].

واستمرت العلاقات بين النظامين متينة واستراتيجية في كل المجالات بما فيها البحوث والتجارب النووية، وتعززت في السبعينيات بعد رفضها قطع العلاقات مع إسرائيل تضامناً مع العرب في حرب 1973، على الرغم من قيام عدد كبير من الدول الافريقية بقطع علاقاتها مع إسرائيل، وفي العام 1974 تم رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية من قنصليات إلى سفارات، وفي العام 1975 تم التوقيع بين الطرفين على اتفاق أمني ببيع دبابات وطائرات مقاتلة وصواريخ طويلة المدى لجنوب افريقيا [10] .

وعلى الرغم من هذا التقارب الوطيد بين النظامين، إلا ان العلاقات بينهما قد تراجعت بعد التحرر من الأبرتهايد وسقوط نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا، والذي كان حليفاً مهماً لتل أبيب، إلا أن المصالح الاقتصادية والتجارية والعسكرية ظلت قائمة، ووفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام فقد تلقت جنوب افريقيا وعدد من الدول الافريقية أسلحة من اسرائيل خلال الفترة من 2006 2010 [11].

[4] منذ وصوله لرئاسة بلاده عام 1994، بعد كفاح طويل وسجن دام 27 عاماً، التزم مانديلا بدعم الشعب الفلسطيني.

وقد ترجمت جنوب افريقيا مشاعرها تجاه إسرائيل من خلال عدة مواقف تمثلت في الآتي [7] :

1. قيام جنوب افريقيا بتخفيض التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل من سفارة إلى مكتب اتصال في العام 2017، رداً على اعتراف إدارة ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل.
2. وفي العام 2018 قامت بسحب سفيرها من إسرائيل، احتجاجاً على الممارسات الإسرائيلية في قطاع غزة، ومنذ ذلك الحين لم يعد لها سفير في تل أبيب[12] .
3. تبنت جنوب افريقيا حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات ضد إسرائيل، بسبب ممارساتها ضد الفلسطينيين.
4. رفعت قضية في ديسمبر 2023 أمام محكمة العدل الدولية ضد "إسرائيل" متهمة لها بممارسة الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني بقطاع غزة.

ثالثاً: موقف جنوب افريقيا من معركة طوفان الأقصى

حافظت جنوب افريقيا على موقفها الثابت من القضية الفلسطينية، وقد عبرت عن ذلك من خلال موقفها من معركة طوفان الاقصى سواءً على المستوى الرسمي أو الشعبي، فعلى المستوى الرسمي اتخذت عدة خطوات تصعيدية تجاه إسرائيل، بسبب حربها على قطاع غزة، فقد أصدرت وزارة الخارجية في بريتوريا عقب أحداث السابع من أكتوبر بياناً تطالب فيه بوقف إطلاق النار بين إسرائيل وفلسطين، كما دعت وزيرة خارجية جنوب افريقيا "ناليدي باندور" الحركات النقابية إلى مقاطعة المنتجات الاسرائيلية، ودعت بشكل علني إلى محاكمة رئيس الوزراء الصهيوني "بنيامين نتنياهو" بتهمة ارتكاب جرائم حرب أمام محكمة العدل الدولية، وفي 12 أكتوبر 2023 تحدث "سيريل رامافوزا " رئيس جنوب افريقيا عن استعداد بلاده للوساطة بين حماس وإسرائيل للتوصل إلى هدنة إنسانية تسمح بوقف الحرب وفتح المعابر لدخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وأكد في حديثه باسم المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم، عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني، وأن " الفلسطينيين يعيشون تحت احتلال دولة الفصل العنصري" ، كما حمل إسرائيل مسؤولية التصعيد، بسبب عدم تنفيذها للقرارات الدولية بحل الدولتين، فضلاً عن ارتدائه الكوفية الفلسطينية تضامناً مع شعب غزة، كما أعربت حكومة جنوب افريقيا عن قلقها البالغ إزاء التصعيد المدمر في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ودعت إلى وقف التصعيد للعمليات العسكرية ونددت بالعنف المرتكب ضد المدنيين العزل في قطاع غزة [8].

وفي نوفمبر 2023 صوت برلمان جنوب افريقيا على إغلاق السفارة الإسرائيلية في بريتوريا، واخيراً تقديم الدعوى ضد "إسرائيل" أمام محكمة العدل الدولية، وكذلك مطالبة المحكمة الجنائية الدولية بضرورة التدخل للتحقيق مع قادة تل أبيب بتهمة ارتكابهم جرائم حرب وإبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

أما على المستوى الشعبي، فإن شعب جنوب افريقيا يرى في دعمه للشعب الفلسطيني وقضيته جزءاً من القيم الرافضة للاحتلال واستغلال الشعوب، وقد تجلى الدعم الواضح للقضية الفلسطينية والرفض للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، من خلال تواصل المسيرات والمظاهرات بشكل شبه يومي في مختلف المدن تضامنا مع فلسطين، ويرى الشعب الجنوب أفريقي أن ما يحصل في فلسطين نظام فصل عنصري، مثل الذي تعرضوا له على مدار سنوات طويلة.

المحور الثاني: دعوى جنوب افريقيا إلى محكمة العدل الدولية

أولاً: مضمون دعوى جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية

تكونت الدعوى التي قدمتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية من (84) صفحة، تحتوى على معلومات وأدلة تم جمعها من تقارير المقررين الخاصين للأمم المتحدة، وإصدارات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، وتقارير المنظمات غير الحكومية ذات الموثوقية، وتقارير الصحفيين الموجودين على الأرض في قطاع غزة، وركزت الدعوى على الافعال المادية التي قامت بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والتي تشكل جريمة إبادة جماعية وفق المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية[5]، فقد قامت إسرائيل بقتل الفلسطينيين في غزة، وإلحاق الأذى الجسدي والعقلي بهم، وفرض ظروف معيشية تهدف إلى تصفيتهم جسدياً، وقد فشلت إسرائيل في منع الإبادة الجماعية، ويعد ارتكابها للإبادة الجماعية انتهاكاً واضحاً لبنود اتفاقية الإبادة الجماعية الموقعة عليها [6].

واحتوت الدعوى على قسم كامل يثبت القصد الجنائي "النية" لارتكاب أفعال الابادة الجماعية، من خلال حصر تقارير عدد من منظمات الامم

[5] تنص المادة (2) من هذه الاتفاقية، تعني الإبادة الجماعية أياً من الأفعال التالية المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أوأثنية أو عنصرية أو دينية بصفتها هذه: (أ) قتل أعضاء من الجماعة (ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة (ج) إخضاع الجماعة عمداً لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً (د) فرض تدابير تستهدف الحيلولة دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة (هـ) نقل أطفال من الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى.

[6] دخلت اتفاقية الإبادة الجماعية حيز التنفيذ في 12 يناير 1951، وقد وقعت اسرائيل على هذه الاتفاقية في 17 أغسطس 1949، وأودعت صك التصديق عليها في التاسع من مارس 1950، بينما أودعت جنوب أفريقيا صك انضمامها في 10 ديسمبر 1998.

المتحدة، والتصريحات المتكررة التي أدلى بها من قبل الرئيس الاسرائيلي ورئيس الوزراء ووزير الدفاع[7]، والتي تعبر عن نية الإبادة الجماعية [13].

ويمكن الاستدلال على هذه النية بشكل مناسب من طبيعة الهجمات العسكرية الاسرائيلية على غزة، والتي تضمنت قصفاً متواصلاً لأحد الامكنة الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم ولأكثر من (11) أسبوع، مما أدى إلى إجلاء (85%) من سكان غزة، وتدمير البنية التحتية الحيوية للقطاع، بما في ذلك المدارس والجامعات ودور العبادة والمخابز والاراضي الزراعية والمستشفيات، لقد حولت إسرائيل -ولاتزال- غزة إلى أنقاض، كل هذا التدمير والقتل لأبناء غزة وخلق ظروف حياة تهدف إلى تصفيتهم جسدياً كمجموعة [13].

كما تضمنت الدعوى بأن إسرائيل منذ بداية هجومها العسكري على غزة، ووفقاً لوزارة الصحة الفلسطينية، قد "قتلت ما يزيد عن 21,110 فلسطينياً، من بينهم أكثر من 7,729 طفلاً- مع فقدان أكثر من 7,780 آخرين، ويفترض أنهم ماتوا تحت الأنقاض"، وأشاره الدعوى إلى أن القصف الاسرائيلي قد أصاب أكثر من 55,243 فلسطينياً آخرين، ودمرت ما يزيد عن 355,000 منزلاً فلسطينياً [13].

وركزت الوثيقة بشكل أساسي على الهجوم الاسرائيلي على غزة، مع التطرق بشكل محدود إلى الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية، وإدانة الهجمات التي شنتها حماس على إسرائيل في السابع من أكتوبر، وأكدت الوثيقة بأنه لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لانتهاك اتفاقية الإبادة الجماعية، كما تم توثيقه في هجوم الكيان الصهيوني على غزة.

وطالبت جنوب أفريقيا في الدعوى بضرورة اتخاذ المحكمة تدابير وقائية مؤقتة من أجل حماية الفلسطينيين" من أي ضرر جسيم اضافي وغير قابل للإصلاح" للحماية من المزيد من الضرر الشديد وغير القابل للإصلاح لحقوق الشعب الفلسطيني بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية[8]، والتي لايزال يتم انتهاكها في ظل استمرار "سياسة الافلات من العقاب" لوقف الهجمات المستمرة على الفلسطينيين، بدلاً من الخوض في مناقشة قضية الإبادة الجماعية التي ارتكبها الكيان الصهيوني بحق المدنيين بقطاع غزة ، مستندة في ذلك إلى نص المادة 41 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية[9].

وازاء ما تضمنته الدعوى من دلائل وحقائق تبين انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي في حربها على غزة، إلا أن إسرائيل أصرت بأنها تخوض الحرب "دفاعاً عن النفس"، وأن هدفها هو "القضاء على حركة حماس" وليس الفلسطينيين، ورفضت علناً أي إشارة إلى انها انتهكت القانون الدولي في حملتها العسكرية في غزة، كما نفت أن سلوكها في غزة ينتهك التزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية، مؤكدة أن اتهامها بذلك أمر بغيض أخلاقياً ومعادي للسامية، وأكد رئيس الوزراء الاسرائيلي في 26 ديسمبر 2023 بقوله " نحن لن نتوقف، إننا نواصل القتال، وسنعمق القتال في الايام المقبلة، وستكون هذه معركة طويلة ولن تنتهي قريباً" [13].

ثانياً: المطالب المحددة التي قدمتها جنوب أفريقيا

ركزت جنوب افريقيا في دعواها على اتخاذ تدابير مؤقتة لوقف العنف المستمر، لذا فقد تحددت مطالبها في الآتي [14]:

1. الوقف الفوري لجميع الهجمات العسكرية التي تؤدي إلى انتهاكات لاتفاقية منع الابادة الجماعية.
2. اتخاذ تدابير مؤقتة لمنع أي تفاقم أو توسع للنزاع.
3. التأكد من أن أي وحدات عسكرية مسلحة أو غير نظامية أو منظمات أو أفراد خاضعة لسيطرة إسرائيل، لا تقوم باتخاذ أي خطوات لتعزيز العمليات العسكرية.
4. معاقبة الاشخاص الذين يرتكبون الإبادة الجماعية، والتأمر والتحريض المباشر والعلني على الابادة الجماعية، والشراكة في الابادة الجماعية.
5. يجب على كل من جنوب افريقيا واسرائيل، اتخاذ جميع التدابير المعقولة لمنع الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني.
6. يجب على إسرائيل إيقاف جميع إجراءاتها لمنع الطرد والتهجير القسري للفلسطينيين من منازلهم، والحرمان من وصول الغذاء والماء والمساعدات الانسانية والامدادات الطبية وتدمير حياة الفلسطينيين في غزة.
7. على اسرائيل اتخاذ تدابير فعالة لمنع التدمير، وضمان الحفاظ على الأدلة المتعلقة بمزاعم ارتكاب أفعال ضمن نطاق المادة الثانية من اتفاقية

[7] صرح "بنيامين نتنياهو" في 9/10/2023 " كل مكان تعمل منه حماس سيتحول إلى خراب، ما سنفعله بأعدائنا سيتردد صداه للأجيال"، أما وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت "لن ننهي المهمة حتى نقضي عليهم، ستكون حرباً قوية ومميتة ودقيقة وستغير الوضع إلى الأبد"، كما وصف الفلسطينيين باعتبارهم" حيوانات بشرية، أما وزير التراث عميحاي إلياهو فقد دعا إلى إلقاء قنبلة نووية على قطاع غزة، وقال إن قطاع غزة يجب ألا يبقى على وجه الأرض، وعلى إسرائيل إعادة إقامة المستوطنات فيه. انظر في ذلك: "الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة: قراءة في موقف القانون الدولي الإنساني"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق.

[8] دخلت اتفاقية الإبادة الجماعية حيز التنفيذ في 12 يناير 1951، وقد وقعت اسرائيل على هذه الاتفاقية في 17 أغسطس 1949، وأودعت صك التصديق عليها في التاسع من مارس 1950، بينما أودعت جنوب أفريقيا صك انضمامها في 10 ديسمبر 1998.

[9] تنص المادة 41 من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية على انه" للمحكمة أن تقرر التدابير المؤقتة التي يجب اتخاذها لحفظ حق كل من الأطراف وذلك متى رأت أن الظروف تقضي بذلك، ومسؤولية تنفيذ تلك التدابير المؤقتة إلى أطراف الدعوى ومجلس الأمن"
. متاح على الرابط http:// www.icj-cij.org
انظر في ذلك: [19] [20-25]

الإبادة الجماعية، وبما يضمن السماح لبعثات تقصى الحقائق والجهات الدولية بالوصول إلى غزة لهذا الغرض.

8. امتناع إسرائيل عن القيام بأي عمل قد يؤدي إلى تفاقم النزاع المعروض على المحكمة أو إطالة أمده أو يجعل حله أكثر صعوبة.
9. تقديم تقرير إلى المحكمة بجميع الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأمر خلال أسبوع من صدوره، وعلى فترات منتظمة حتى صدور القرار النهائي في القضية.

ثالثاً: دوافع جنوب افريقيا من تقديم الدعوى

تتمثل دوافع جنوب افريقيا من تقديم دعواها إلى محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل في الآتي [15]:

1. أولت جنوب افريقيا منذ نهاية الفصل العنصري وتأسيس الدولة اهتماماً بالقضية الفلسطينية، حيث يمثل دعم القضية محوراً أساسياً في سياستها الخارجية.
2. أن جنوب افريقيا وإسرائيل من الدول الموقعة على اتفاقية الإبادة الجماعية عام 1948، والتي تلزم اعضائها بعدم ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.
3. فشل جنوب افريقيا في منع إسرائيل عن ارتكاب جرائمها، ويقينها بإن محكمة العدل الدولية تتمتع بسلطة ايقاف هذه الجرائم، حيث ابدى رئيس جنوب افريقيا "سيريل رامافوزا" استعداد بلاده للوساطة بين حماس وإسرائيل بالوصول إلى هدنة إنسانية تسمح بوقف الحرب ودخول المساعدات، إلا أن تلك الجهود بات بالفشل.
4. قناعة جنوب افريقيا بأن ما تمارسه سلطات الاحتلال الاسرائيلي يتناقض مع المواثيق الدولية، وقد حمل الرئيس "سيريل رامافوزا" إسرائيل مسؤولية تصعيد الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة، وعدم تنفيذها للقرارات الدولية الخاصة بحل الدولتين.
5. رفع الظلم والعدوان عن الشعب الفلسطيني، وتحقيق الأمن والسلم إقليمياً ودولياً، فجنوب افريقيا ليس لديها مصالح خاصة في فلسطين، بل مصالحها مع إسرائيل، كما أنها ليست دولة عربية متعاطفة مع الشعب الفلسطيني بدوافع قومية أو عرقية أو دينية.
6. لا توجد قواسم أو مصالح مشتركة بين جنوب افريقيا وفلسطين، فالدولتان بعيدتان جغرافياً، ولا يجمعهما دين أو لغة أو قومية، وانما كان الهدف رفع الظلم والعدوان عن الشعب الفلسطيني، وتحقيق الأمن والسلم إقليمياً ودولياً.
7. لمست جنوب افريقيا أوجه تشابه بين ما يحدث ضد الفلسطينيين من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وتجربتها الخاصة في ظل نظام الفصل العنصري "الأبرتهايد" الذي ظلت ترزح تحت وطأته لأكثر من 350 عاماً.
8. نظرت جنوب افريقيا في المجال الجيوسياسي إلى النظام العالمي القائم على الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة الامريكية، وسياساتها الغير منصفة للمصالح الافريقية، وتطبيقها للقواعد والمعايير العالمية على نحو انتقائي، ودعمها غير المشروط لإسرائيل في حربها ضد الشعب الفلسطيني.

رابعاً: المواقف المؤيدة والرافضة للدعوى:

لقيت دعوى جنوب افريقيا تأييدا من قبل العديد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، وتمثلت الدول التي دعمت الدعوى في: الأردن، العراق، ليبيا، ماليزيا، باكستان، موريتانيا، اندونيسيا، تركيا، إيران، البرازيل، كولومبيا، بوليفيا، بنجلادش، فنزويلا، بلجيكا، ناميبيا، نيكاراغوا، جزر المالديف، اسبانيا – التي اعترفت بدولة فلسطين في شهر مايو 2024، وفي 28يونيو قدمت طلب رسمي لمحكمة العدل الدولية للانضمام إلى مجريات القضية التي رفعتها جنوب افريقيا [15].

أما المنظمات الإقليمية المؤيدة فتمثلت في منظمة التعاون الإسلامي، جامعة الدول العربية، منظمة العفو الدولية.

رفضت إسرائيل الدعوى المقدمة ضدها وأدعت بأنها "لا أساس لها من الصحة"، وقد رفضت بعض الدول الأوروبية الدعوى التي أقامتها جنوب افريقيا ضد إسرائيل، وكان في مقدمتها، المانيا والتي تعد من أقوى الداعمين مناصرة لإسرائيل وقد تدخلت كطرف ثالث أمام المحكمة، كما أعربت المجر عن معارضتها لهذه القضية، بالإضافة إلى بريطانيا التي أكدت على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وفي أمريكا اللاتينية دعمت غواتيمالا، وباراغواي إسرائيل، كما عبرت دول أفريقية غانا وكينيا صراحة عن انحيازها إلى جانب الكيان الصهيوني [15].

تشكل المواقف المؤيدة للدول عاملاً مهماً في تعزيز مصداقية الدعوى التي رفعتها جنوب افريقيا، وهو ما يعزز تنامي النقد في أوساط الراي العام الدولي لما تقوم به "إسرائيل" بحق الشعب الفلسطيني.

المحور الثالث: قرار محكمة العدل الدولية وانعكاسه تجاه الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة

أولاً: نتائج قرار محكمة العدل الدولية

أصدرت المحكمة قرارها في 26 يناير 2024 بالموافقة على قبول الدعوى المرفوعة من جنوب افريقيا ضد إسرائيل، واتخاذ تدابير مؤقتة لمنع أعمال الابادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في غزة، لحين انتهاء المحكمة من نظر الدعوى والتي قد تطول لشهور وربما سنوات، وإصدار حكم نهائي بشأنها، وقد شكل قبول المحكمة للدعوى إقراراً بعدم الأخذ بالطلب الاسرائيلي برد الدعوى، وهذا يعطي دلالة ضمنية بأن "إسرائيل" قد قامت بأعمال تعطي المحكمة الحق في الاستجابة للدعوى، وقد صوت أعضاء لجنة المحكمة بأغلبية (15) قاضياً من العدد الإجمالي (17) قاضياً لصالح اتخاذ تدابير مؤقتة عاجلة

تلبي معظم ما طالبت به جنوب افريقيا باستثناء وقف الحرب أو تعليق العمليات العسكرية الاسرائيلية في غزة [16] .

وقد اشتملت التدابير المؤقتة التي اتخذتها المحكمة، إلزام إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها تجاه الفلسطينيين في قطاع غزة، وبأخذ جميع التدابير التي تقع ضمن سلطتها لمنع ارتكاب أفعال الابادة الجماعية المنصوص عليها في المادة الثانية من هذه الاتفاقية على وجه الخصوص، وأن تضمن على الفور عدم قيام جيشها بارتكاب أي من تلك الأفعال المذكورة في الاتفاقية. كما ألزمت المحكمة إسرائيل باتخاذ جميع التدابير التي في وسعها لمنع التحريض المباشر والعلني على ارتكاب جرائم ابادة جماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة. واتخاذ تدابير فورية وفعالة لتمكين توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الانسانية لمعالجة ظروف الحياة الصعبة التي يوجهها الفلسطينيون في قطاع غزة، كما ألزمت المحكمة إسرائيل باتخاذ إجراءات فعالة لمنع التدمير وضمان الحفاظ على الأدلة المتعلقة بالأفعال التي تدخل في نطاق المادتين الثانية والثالثة من اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وأن تقدم تقريراً للمحكمة بشأن جميع التدابير المتخذة لتنفيذ هذا الأمر خلال شهر واحد من تاريخ صدور هذا الأمر" [17] .

يعد قرار المحكمة ملزماً لطرفي القضية تبعاً لأحكام المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة[10]، والمادة التاسعة من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية[11]، ومع ذلك لم تلتزم إسرائيل بقرار المحكمة، بسبب ما توفره الولايات المتحدة الامريكية من دعم في إدانة قرار المحكمة، إذ تدل الشواهد على ذلك، إذ قال رئيس الوزراء الاسرائيلي بصراحة "إن محكمة العدل الدولية لن تردع إسرائيل عن مواصلة حربها في قطاع غزة حتى تحقيق النصر الكامل"[12].

ثانياً: انعكاس دعوى جنوب أفريقيا وقرارات المحكمة على الحرب الاسرائيلية بقطاع غزة

يمثل قرار محكمة العدل الدولية بقبول النظر في الدعوى، وإصدار التدابير الموقتة لمنع اعمال الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، إعادة الاعتبار والاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية، بعد سنوات طويلة من التعتيم المتعمد التي سعى فيها الكيان الصهيوني بمساعدة الدول الكبرى إلى تصفية القضية نهائياً، وكشف حقيقة الوجه القبيح للكيان الصهيوني أمام المجتمع الدولي وأهدافه الحقيقية من العملية العسكرية في غزة.

أضف لذلك، إبطال الحجج الواهية التي كان الكيان الاسرائيلي يبررها للعالم بان حربه الوحشية التي يشنها على قطاع غزة تأتي في سياق "الدفاع عن النفس"، وتصويره هجوم "طوفان الأقصى" على أنه أحد تجليات الإبادة الجماعية التي تمارس عليه، وتوظيف الهولوكوست ومظلومية اليهود التاريخية، كذلك حظيت دعوى جنوب افريقيا بدعم وتأييد العديد من دول العالم، ويعود السبب في ذلك إلى ما أظهرته الدعوى من حقيقة الكيان الاسرائيلي للعالم، وممارسته لكل أعمال القتل والتدمير والتنكيل بالشعب الفلسطيني منذ سنوات طويلة بعيداً عن المساءلة والمحاسبة عن هذه الجرائم الوحشية، والتي ترقى إلى جرائم حرب أو جريمة إبادة جماعية.

جدير بالإشارة، إلى انه كان من المحظورات على الصعيد الدولي انتقاد إسرائيل علانية على سلوكها تجاه الفلسطينيين، إلا أن قيام جنوب افريقيا برفع الدعوى القضائية ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، قد شجع دول أخرى على الحديث "التعبير صراحة" عن رفضها السلوك الإجرامي الذي يقوم به الكيان الصهيوني في قطاع غزة، كما حذت بعض الدول حذوا جنوب افريقيا وعبرت صراحة عن رغبتها الانضمام إلى الدعوى القضائية المرفوعة ضد الكيان الصهيوني أمام محكمة العدل الدولية.

من جانب آخر فقد أجبر قرار محكمة العدل الدولية - من خلال دورها الرقابي - إسرائيل على الالتزام برفع تقارير دورية تخص الاجراءات التي اتخذتها لوقف ومنع الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني، الأمر الذي حد – إلى حداً ما- من حرية إسرائيل في العدوان الذي تشنه على غزة، خوفاً من تعرضها للمزيد من الإدانة والمساءلة القانونية الجارية، إذ يلاحظ بعد صدور قرار المحكمة تعثر- لبعض الوقت - قرار اجتياح رفح الذي أعلنه بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي، وتم تنفيذه من خلال عمليات عسكرية قام بها الجيش الاسرائيلي على رفح والخروج منها، وخفت حدة الصلف وعنجهية الكيان الصهيوني في تنفيذ مشروعه الاستعماري في فلسطين وفي المنطقة.

وفي نفس السياق، يلاحظ بأنه بعد صدور قرار المحكمة قامت عدد من الدول والشركات بتعليق تصدير الأسلحة إلى إسرائيل، حيث أوقفت هولندا

[10] تنص المادة 94من ميثاق الامم المتحدة على: (1) يتعهد كل عضو من أعضاء "الامم المتحدة" أن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرفاً فيها. (2) إذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن، والمجلس إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم.

[11] تنص المادة 9: " تعرض المنازعات بين الأطراف المتعاقدة المتعلقة بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها أو تنفيذها، بما في ذلك النزاعات المتصلة بمسؤولية دولة ما عن ابادة جماعية أو عن أي من الافعال الاخرى المذكورة في المادة الثالثة، إلى محكمة العدل الدولية بناء على طلب أي من أطراف النزاع".

[12] الجزيرة نت 13/1/2024، على الرابط: http://2u.pw/fbmlns6

تصدير قطع طائرات إف 35، والتي تستخدمها إسرائيل في عدوانها على قطاع غزة، كما علقت شركة إيتوشو اليابانية تعاونها العسكري مع شركة إسرائيلية، كذلك علقت كل من إسبانيا وإيطاليا وكندا ومنطقة والون البلجيكية نقل الأسلحة إلى إسرائيل، أما الاتحاد الأوروبي لم يعد يشجع تصدير الأسلحة إلى إسرائيل [18].

وعلى الرغم من اصدار المحكمة لقرارتها، إلا أن المحكمة ليست مختصة بصفة مباشرة في تنفيذ قراراتها عملياً، رغم أن قراراتها ملزمة قانونياً للأطراف، لكن المحكمة لا تملك بنفسها سلطة تنفيذ أحكامها، لأن هذا الأمر من اختصاص مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة [17].

ومع ذلك، لن يكون من السهل على إسرائيل وداعميها تجاهل أو رفض قرار محكمة العدل الدولية، والتي تعتبر أعلى هيئة قضائية عالمية، لأن تجاهل القرار أو رفضه يعني الاستمرارية في ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني بقطاع غزة، الأمر الذي سيؤول إلى تحمل الكيان الاسرائيلي أعباء كبيرة، قد تصل إلى حد العزلة الدولية، إضافة إلى ما قد يخلقه الكيان من حالة حرج للأنظمة الغربية الداعمة له أمام شعوبهم والعالم.

الخاتمة

تربط جمهورية جنوب أفريقيا بالشعب الفلسطيني وبالدولة الفلسطينية علاقة وثيقة، منذ نهاية الفصل العنصري وتأسيس الدولة، وقد أولت جنوب افريقيا اهتماماً بالقضية الفلسطينية، وذلك نابعاً من رؤيتها بوجود تشابه بين ما يحدث ضد الفلسطينيين من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وتجربتها الخاصة في ظل نظام الفصل العنصري "الأبرتهايد".

وازاء ذلك سعت جنوب افريقيا إلى رفع الظلم والعدوان عن الشعب الفلسطيني، حيث اتخذت خطوات عملية للتعبير عن رفضها للحرب وجرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، سواء أكان ذلك من خلال اقتراح الوساطة، أم بتقديمها للدعوى أمام محكمة العدل الدولية، ويعد مثول إسرائيل التي تروج نفسها للعالم بأنها دولة ديمقراطية تحترم القانون الدولي، تقف اليوم ولأول مرة في تاريخها أمام أعلى سلطة قضائية دولية، متهمة بجريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، انتصاراً سياسياً في حد ذاته، قد يؤدي إلى زيادة الضغوط على إسرائيل وحلفائها إلى اتخاذ خطوات جادة نحو وقف عملياتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني.

وقد أصدرت المحكمة قرارها في 26 يناير 2024 بالموافقة على قبول الدعوى المرفوعة من جنوب افريقيا ضد إسرائيل، واتخاذ تدابير مؤقتة لمنع أعمال الابادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في غزة، لحين انتهاء المحكمة من نظر الدعوى وإصدار حكم نهائي بشأنها.

أن تأثير نتائج قرارات المحكمة قد يبدو ضئيلا، نظراً إلى استمرارية إسرائيل في حربها العدوانية على قطاع غزة، إلا أنها أعطت للقضية الفلسطينية زخماً شعبياً واهتماماً دولياً، كما أنها قيدت حرية إسرائيل في تنفيذ خططها العسكرية، بما في ذلك تعثر قرار خطة اجتياح الجيش الاسرائيلي منطقة رفح، وهذا يقود إلى صحة فرضية الدراسة التي مفادها: " أدت دعوى جنوب افريقيا ضد إسرائيل وقرارات محكمة العدل الدولية دوراً إيجابياً تجاه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة".

لا يمكن لدولة الاحتلال الاسرائيلي تجاهل أحكام محكمة العدل الدولية أو رفضها، لأن التجاهل أو الرفض يعني الاستمرارية في ارتكاب الابادة الجماعية، مما قد يعرضها إلى عزلة دبلوماسية أو فرض عقوبات، فأحكام محكمة العدل الدولية ملزمة للأطراف، لكن المحكمة لا تملك صلاحية إنفاذ أحكامها، لذا يحق للطرف المتضرر اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي لتنفيذ القرار.

وإذا استمرت الولايات المتحدة والدول الغربية في دعمها وتأييدها لإسرائيل في حربها على قطاع غزة، سواء على المستوى المادي والعسكري أو باستخدامها حق النقض الفيتو في مجلس الأمن، فإن ذلك قد ينعكس على تغير الوضع الحالي للنظام الدولي من نظام أحادي القطبية، إلى نظام متعدد الأقطاب أكثر عدالة واستقراراً لكل دول العالم.

المراجع

1. الصادقي, ع. ا. (2023). الحرب الإسرائيلية على غزة: من حرب عادية إلى إبادة جماعية. مجلة اتجاهات سياسية, 7(25).
2. دولة فلسطين. (2024). الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
3. المتحدة, ا. (2023). فشل مشروع برازيلي حول غزة وإسرائيل في مجلس الأمن بعد استخدام الفيتو. في أخبار الأمم المتحدة.
4. جنوب إفريقيا. (2024). جنوب إفريقيا: الهجوم الإسرائيلي على غزة يقوض أرفع محكمة أممية. في الحرة، فرانس برس.
5. الحوشي, فتحي, ف. ج. (2024). حرب السابع من أكتوبر: أسبابها والتداعيات الإنسانية والانتهاكات المترتبة عليها وموقف أجهزة الأمم المتحدة منها. مجلة العلوم السياسية والقانون, 10(40).
6. السياسات, ا. ا. ل. و. (2023). الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة: قراءة في موقف القانون الدولي الإنساني.
7. ربيع, أ. (2024). جنوب إفريقيا وفلسطين.. تاريخ من النضال ضد الظلم. مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية.

8. جمال, ،. ه. خ .(2024) .جنوب إفريقيا وموقفها من القضية الفلسطينية .المركز الديمقراطي العربي.
9. الصياد, ا. ج & ،.دبل, م. ع. (2024). تباين السياسة الخارجية الجنوب إفريقية بين أزمتي غزة وأوكرانيا .قراءات إفريقية.
10. شافعي, ح. ب. (2023). جنوب إفريقيا والحرب على غزة.. نموذج مشرف. في شبكة الجزيرة.
11. سلامي, م .(2023) .مواقف متباينة: كيف تفاعل القادة الأفارقة مع الحرب في غزة؟ .إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية.
12. إفريقيا وطوفان الأقصى "قراءة في المواقف والتداعيات ." (2024).
13. جنوب افريقيا .(2024) .النص العربي لدعوى جنوب إفريقيا ضد إسرائيل في العدل العليا.
14. ناصر, م. د .(2024) .قراءة في قضية جنوب إفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بشأن الإبادة الجماعية في غزة.
15. خطاب, ي. ك .(2024) .دعوى الإبادة الجماعية ضد إسرائيل: أهميتها، حيثياتها، دوافع إقامتها، سيناريوهاتها المتوقعة، وجدواها .مركز الخليج للأبحاث.
16. عبدالحي, و .(2024) .قرار محكمة العدل الدولية بين الحياد القانوني والضغط السياسي في معركة طوفان الأقصى .مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات- بيروت.
17. أيوب, ن .(2024) .قضية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بشأن تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية في غزة .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
18. البصري, ع .(2024) .أحكام محكمة العدل الدولية في دعوى جنوب إفريقيا ضد إسرائيل وتداعياتها .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
19. Justice, I. C. of. (2023). *South Africa v. Israel: Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip*.
20. Court, T. I. C. (2024). Observations of the State of Israel on The Request for Additional Measures Under Article 75(1) of the Rules of Court.
21. الدباس, ي. (2024). دراسة استشرافية للسيناريوهات المستقبلية لقطاع غزة بعد الحرب الإسرائيلية عام 2023 .مجلة العلوم السياسية والقانون.10 ,
22. حسب الرسول, م .(2023) .جنوب إفريقيا.. عقود من الثبات في مناصرة فلسطين.
23. الكلحوت, غ & ،.هداية, م .(2023) .إسرائيل والقانون الدولي الإنساني: البحث عن إجابات في ظل حرب وحشية وقانون مهمش .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
24. ألادي, ح. ن. ا .(2023) .طوفان الأقصى وجديد مواقف إفريقيا جنوب الصحراء تجاه القضية الفلسطينية .مركز الجزيرة للدراسات.
25. أبو هجرس, أ. ع. (2023). سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية .مجلة اتجاهات سياسية.(24)6 ,

فهرس المحتويات

ABSTRACT: 2
المقدمة 2
أولاً: اشكالية الدراسة 3
ثانياً: اسئلة الدراسة 3
ثالثاً: أهداف الدراسة: 3
رابعاً: فرضية الدراسة 3
خامساً: أهمية الدراسة: 3
سادساً: منهجية الدراسة: 3
سابعاً: مصطلحات الدراسة 4
ثامناً: الدراسات السابقة: 4
تاسعاً: هيكلية الدراسة 4
المحور الأول: موقف جنوب أفريقيا من الصراع الفلسطيني الاسرائيلي: ... 5
أولاً: موقف جنوب افريقيا تجاه فلسطين 5
ثانياً: موقف جنوب افريقيا تجاه إسرائيل 5
ثالثاً: موقف جنوب افريقيا من معركة طوفان الأقصى 6
المحور الثاني: دعوى جنوب افريقيا إلى محكمة العدل الدولية 6
أولاً: مضمون دعوى جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية 6
ثانياً: المطالب المحددة التي قدمتها جنوب أفريقيا 7
ثالثاً: دوافع جنوب افريقيا من تقديم الدعوى 8
رابعاً: المواقف المؤيدة والرافضة للدعوى: 8
المحور الثالث: قرار محكمة العدل الدولية وانعكاسه تجاه الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة 8
أولاً: نتائج قرار محكمة العدل الدولية 8
ثانياً: انعكاس دعوى جنوب أفريقيا وقرارات المحكمة على الحرب الاسرائيلية بقطاع غزة 9
الخاتمة: 10
المراجع 10
فهرس المحتويات 11